أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالتأكيد على دور الخصخصة (دراسة مقارنة) لعينة مختارة للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣

رسالة تقدمت بها

شيماء محمد نجيب جميل المرتضى

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

أنمار أمين حاجي البرواري

١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م

الخلاصة

الخصخصة تعني التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق بيع المنشآت الخاسرة في القطاع العام إلى شركات أو أفراد من القطاع الخاص.

وتعرف سياسة التحول العام من اقتصاديات موجهة أو مخططة مركزيا، أو اقتصاديات مختلطة إلى النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد.

حيث اتبعت دول برامج إصلاح لاقتصاديات من شأنها تهيئة الاقتصاد والمجتمع لهذا التحول، والخصخصة هي المرحلة الأخيرة في عملية التحول إلى نظام السوق الحر.

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر FDI أحد العوامل المؤثرة في تطور ونمو الأقطار، ومؤشرا على قدرة الاقتصاد في التكيف مع التطورات العالمية والتحول نحو آلية السوق، وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق يساهم في زيادة حجم التدفقات المالية نحو الأقطار.

ويساهم FDI في نقل التكنولوجيا، ويساعد على تعويض النقص الحاصل في المدخرات المحلية، لذلك يعد مصدر تمويلي مهم، ويستطيع ربط الأقطار بشبكة إنتاج عالمية، لذلك كان التركيز على السياسات الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يعد محرك للنمو، والتنمية الاقتصادية، ومدى تأثير التدفقات في المتغيرات الاقتصادية المختلفة، من هنا كان اهتمام البحث كما ويهدف البحث إلى تقدير وتحليل أثر الخصخصة فضلا عن بقية العوامل الأخرى التي لها تأثيرات مختلفة حسب الأوضاع الاقتصادية لكل دولة من دول العينة، وتتمثل العوامل بـ(الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، والتضخم، والميزان التجاري، والخصخصة، والزمن)، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمجموعتين، المجموعة الأولى المتمثلة دول الآسيوية والتي تضم (اليابان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، ماليزيا) والمجموعة الثانية المتمثلة بمجموعة الدول الأوربية، والتي تضم (بريطانيا بوصفها دولة رائدة في مجال الخصخصة، وهنغاريا، بولندا، وبلغاريا)، وتم تقسيم المجموعتين على وفق التصنيف الصناعي، من خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٣.

ومن أجل تحقيق هدف البحث تم افتراض أن هناك اختلاف في درجة وأهمية كل محدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتغير تلك الأهمية بتغير البيئة الاقتصادية، وكذلك افتراض أن الخصخصة لها تأثيرا إيجابيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن أجل إثبات هدف البحث وفرضيته فقد تم إجراء دراسة باستخدام المنهج الوصفي والكمي حيث تم التعرف على المفاهيم الأساسة للخصخصة ونشأتها، والتطور التاريخي، فضلا

عن الدوافع التي أدت إلى تنفيذها، والأهداف المتوخاة من تنفيذ برامج عمليات الخصخصة، فضلاعن أساليب وطرائق تطبيقها، وكذلك عن مراحل التطور نحو القطاع الخاص.

أما عن دراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تم التعرف على المفهوم والتطور التاريخي، والمصدر والقنوات، فضلا عن العوامل الجاذبة لتلك الاستثمارات، ومحدداته ودوافعه من وجهة نظر المستثمر الأجنبي والسياسات المتبعة في جذب الاستثمارات للدول المضيفة، وقد ارتأينا أن يكون هناك ربط بين المفهومين المهمين لذلك وفي المرحلة الأخيرة من البحث تم إجراء تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) من خلال الحزمة البرمجية (Minitab)، حيث تم بداية توصيف الأنموذج القياسي من حيث عدد المعاملات، والشكل الرياضي، وإشارة وحجم المعلمات تم تناول أهم الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية وقد تم قياس أثر متغير الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد توصل البحث إلى الأثر الإيجابي للخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة، باستثناء بولندا.

أما العوامل الاقتصادية الأخرى فقد كان لها تأثيرات مختلفة حيث ظهر أن الناتج المحلي الإجمالي ذا تأثير ليس معنويا لكل دول العينة.

وأن معدل التضخم كان ذات تأثير سالب على تدفق الاستثمارات الأجنبية (ماليزيا، بلغاريا) وذا تأثير موجب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (سنغافورة، هنغاريا).

أما متغير سعر الصرف فقد كان ذا تأثير سالب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في (ماليزيا، وهنغاريا، كوريا الجنوبية) وذا تأثير موجب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في بلغاريا، وسنغافورة، بريطانيا، وبولندا.

وأما الميزان التجاري فقد أثبت له تأثير سالب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في (بولندا، بريطانيا، هنغاريا، ماليزيا) وذو تأثير موجب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في (اليابان، سنغافورة، وبلغاريا).

وهذا البحث محاولة متواضعة لدراسة التطورات التي دخلت على الاقتصاد العالمي فضلا عن المتغيرات الاقتصادية التقليدية وتأثيرها في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract

Privatization means a transformation from the public sector into the private sector by means of the sale of the losing institutions in the public sector to companies or individuals from the private sector.

General transformation policy is known from socialist economies centrally drawn up various economies to the new liberal economic system.

Countries have adopted form programs for its economies to enable them preparing the economy and the society for this transformation and privatization is the last stage in the process of transformation into free market system. foreign Direct investment is considered one of the effective factors in the growth and development of states and an index of economy's ability to accommodate with the global developments, transformation towards market mechanism, the dominion of the multi-national companies upon the movement of commodities and services and markets' openness which contributes in increasing financial flows volume towards countries.

FDI contributes in transforming technology and assists in compensating (lie deficit in local savings; therefore it is considered a financing source for them and can connect countries with a global production net. Thus care has been focused on suitable policies to attract foreign direct investments which are considered an incentive for growth, economic development and the range of glows' effect no various economic variable and accordingly was the research concern.

The research also, aims at estimating and analyzing the impact of privatization along with other factors which have different effects according to economic situations of each state of the sample under study.

Factors are represented by (Total local product, exchange rate, inflation, balance of trade, privatization and time) in attracting direct foreign

Some Variable Economics in Foreign Direct Investment Effect Certainly to Privatization (Compare Study) to Sample Select (1980-2003)

A Thesis Submitted
by
Shyimaa Mohammad Najeeb Jameel

To
The Council of the College of Administration and Economic
University of Mosul
In Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree Philosophy of Economic

Supervised By
Prof. Assistant Doctor
Anmar Ameen Haji

1427A.H. **2006 A.M**